

**مداخلة السيد امحمد الدويري
رئيس مجلس جهة فاس - بولمان
أمام اللجنة الاستشارية الجهوية
الثلاثاء 23 مارس 2010**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ✓ حضرة السيد رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية
✓ حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة الاستشارية للجهوية

أعطى جلالة الملك محمد السادس نصره الله انطلاقة ورش إصلاحي مؤسساتي جديد ضمن الإصلاحات الهيكلية العميقة لدعم الانتقال الديمقراطي وترسيخ الحكامة المحلية الجيدة، ويتمثل هذا الورش الكبير في اعتماد جهوية متقدمة ببلادنا.

ولهذه الغاية، أقام جلالتة حفظه الله لجنتم الاستشارية الموقرة وكلفها باقتراح تصور عام للجهوية الموسعة في أفق فتح نقاش وطني واسع وبناء بمشاركة جميع المؤسسات والسلطات المختصة والفعاليات التمثيلية والحزبية والأكاديمية والجمعوية الموهلة،

وأتشرف اليوم بالحضور أمام لجنتم المحترمة بصفتي رئيسا لمجلس جهة فاس-بولمان لتزويدها ببعض التصورات التي استخلصتها انطلاقا من الممارسة الفعلية لأزيد من ست سنوات للشان الجهوي وهي :

1. إن المادة السابعة من القانون الأساسي الحالي رقم 96/47 المنظم للجهات تحدد الاختصاصات الذاتية للجهة، وتأتي بعدها المادة الثامنة من هذا القانون تنص على أن: «يمارس المجلس الجهوي داخل حدود نفوذ الجهة الترابي الاختصاصات التي يمكن أن تنقلها إليه الدولة».

وقد حان الوقت لتفعيل بنود هذه المادة فيما يتعلق بالمجالات:

- المستشفيات والثانويات والمؤسسات الجامعية وتوزيع المنح الدراسية،
- تكوين أعوان وأطر الجماعات المحلية،
- التجهيزات ذات الفائدة الجهوية،

ويجب التنصيص في نهاية هذه الفقرة الأخيرة على إضافة عبارة «خصوصا بالعالم القروي».

2. جاء في المادة التاسعة من نفس القانون أنه «يمكن للمجلس الجهوي تقديم اقتراحات وإبداء آراء إذا كانت هذه الأعمال تتجاوز نطاق اختصاصات الجهة.» إلا أنه انطلاقا من تجربتي الخاصة خلال الست سنوات الماضية، تقدمنا خلال الثمانية عشر دورة بعدة توصيات وملتمسات إلى مجموع الوزارات تهم عدة مواضيع جوهرية ومصيرية إلا أننا لم نتوصل كمجلس جهوي باية إجابة عنها لا بالقبول ولا بالرفض، ولهذا يتعين التنصيص صراحة على حث الوزارات والقطاعات الكبرى على الاستجابة الفعلية للملتمسات المقدمة من طرف مجلس الجهة.

3. تنص المادة 66 من القانون الأساسي على إحداث «صندوق للموازنة والتنمية الجهوية يمون عن طريق إعانات الدولة والجهات التي تتوفر على موارد هامة.»

وخلال الانتدابين السابقين منذ إحداث الجهة سنة 1997 لم يتم خلق هذا الصندوق. لأنه أولا تقوم الدولة بتحديد وتحويل الموارد القارة والاستثنائية مباشرة إلى ميزانية كل جهة، وثانيا لأنه يستحيل على أي جهة تتوفر على موارد هامة أن تحول بعض مواردها لفائدة جهات أخرى تواجه خصاصا في مواردها.

ولهذا نقترح في مجلس جهة فاس-بومطان حذف الفقرة الأخيرة من المادة 66 من هذا القانون لأنه يستحيل تفعيلها.

4. فيما يخص التقسيم الجديد، يجب أن يكون عبارة عن أقطاب اقتصادية كبرى، وفي هذا الإطار سبق مجلس جهة فاس-بومطان خلال دورته العادية لشهر شتنبر 2007 أن اقترح تصوره في تحديد هذه الأقطاب الاقتصادية وذلك على الشكل التالي:

☞ قطبية موسعة حول محور الدار البيضاء الرباط نحو أزيلال،

☞ قطبية موسعة حول طنجة-تطوان نحو شفشاون والغرب،

☞ قطبية المغرب الشرقي،

☞ قطبية موسعة حول مراكش والجديدة وأسفي والصويرة،

☞ قطبية موسعة تضم سوس - ماسة - درعة،

☞ قطبية موسعة حول مكناس-فاس-تازة.

☞ وقطبية الأقاليم الجنوبية المغربية المسترجعة من الاستعمار الإسباني،

5. ومن الطبيعي أن التقسيم على أساس إحداث قطبيات اقتصادية يفرض إنشاء وكالة للتنمية بكل قطبية على غرار وكالة تنمية المناطق الشمالية ووكالة تنمية المناطق الشرقية ووكالة تنمية المناطق الجنوبية. ولهذا طالب مجلس جهة فاس-بومطان في نفس الدورة السالفة الذكر لشهر شتنبر 2007 بإحداث وكالة للتنمية بكل قطبية اقتصادية.

6. الأخذ بعين الاعتبار في التقسيم الجديد للجهات أن تتوفر كل جهة على ميناء بحري على الأقل، يمكنها من الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي،

ومن المعلوم أنه بموجب التقسيم الحالي تتوفر 13 جهة على ميناء بحري على الأقل، أما الجهات الثلاث الباقية وهي جهة تادلة-أزيلال، جهة مكناس تافيلالت، وجهة فاس-بومطان فكان من الواجب منذ أزيد من 12 سنة إيجاد حل لها بتمكين جهة تادلة-أزيلال من الوصول إلى ميناء الدار البيضاء عبر طريق سيار، وجهتي فاس-

بومطان ومكناس-تافيلالت بإنجاز طريق سيار في اتجاه تطوان وصولاً إلى ميناء طنجة المتوسطي والمركب الصناعي الدولي ما بين تطوان وطنجة.

7. في موضوع تسمية الجهات المزمع إحداثها في التقسيم الجديد أطلب من لجننتكم الموقرة أن تقترح حذف أسماء القبائل وأسماء المدن من تسميات الجهات، والاقتصار على مثل ما يوجد حالياً بالنسبة للجهة الشرقية، وتسمى على سبيل المثال، الجهة الوسطى الشمالية، والجهة الوسطى الجنوبية. . .

وفيما يخص الجهة التي تضم الأقاليم المغربية المسترجعة من الاستعمار الإسباني فاسمها الطبيعي هو الجهة الجنوبية الغربية.

8. التنصيص صراحة على أن تكون عواصم الجهات في مدن صغيرة تقع بوسط الجهة تعقد بها دورات المجلس وبعض اجتماعات مكتبه ولجانه، وتبقى المراكز الحالية الموجودة في المدن الكبرى محتضنة للتسيير الإداري العادي للمجلس الجهوي.

✓ **حضرة السيد رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية**

✓ **حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة الاستشارية للجهوية**

أود أن أشير في هذه المداخلة إلى أنه من حسن حظ جهة فاس-بومطان أن أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خارطة طريق واضحة المعالم لما ينبغي أن تكون عليه جهة فاس - بومطان، في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، وذلك يوم 5 أبريل 2008 بمناسبة خطاب تخليد ذكرى مرور إثنا عشر قرناً على تأسيس مدينة فاس ونشأة الدولة المغربية،

ودعا جلالته في هذه الرسالة السامية إلى « ترسيخ هويتها كمنبج للإبداع الفني والحرفي والمبادرة الذاتية ولحركية الإنتاج والمبادلات ووجهة سياحية غنية بمؤهلاتها وجاذبيتها الروحية، وهو ما يقتضي تعزيز بنياتها التحتية الحديثة بمختلف أنواعها، وتمكينها من التكنولوجيات الجديدة للمعرفة والاتصال، وكذا ترسيخ الفكر

التَّئْمُويِّ بَيْنَ شَبَابِهَا لِيُظَلَّ رَأْسُهَا الدَّائِمُ هُوَ المَوَارِدُ المُوَهَّلَةُ، كَمَا يَتَطَلَّبُ إِجْازَ المَشَارِيعِ التَّئْمُويَّةِ المُنْدَمِجَةِ المَوْفُورَةِ لِلعَيشِ الكَرِيمِ لِكُلِّ سَاكِنَتِهَا، فِي الحِفَاطِ عَلى قِيمِهَا التَّضَامُنِيَّةِ بِرُوحِ الوَطَنِيَّةِ، الَّتِي جَعَلَتْ مِن فَاسَ رَائِدَةً فِي الدِّفَاعِ عَن ثَوَابِتِ المَغْرِبِ وَمُقَدَّسَاتِهِ وَسِيَادَتِهِ وَوَحْدَتِهِ. «

وقد لخص جلاله الملك رؤيته السامية بقوله « إِنَّا حَرِيصُونَ عَلى وَصْلِ مَاضِي فَاسَ المَجِيدِ بِمُسْتَقْبَلِهَا الوَاعِدِ ضِمْنَ إِسْتِرَاتِيجِيَّةٍ مُتَعَدِّدَةِ الأَبْعَادِ . . . ، وَنَجْسِيدِ عَزْمِنَا الأَكِيدِ عَلى أَنْ تُكُونَ فَاسُ المُسْتَقْبَلِ قُطْباً نُمُودِجِيًّا لِلجِهَويَّةِ المُنْقَدِّمَةِ الَّتِي نُريدُهَا عِمَاداً لِلدَّوَلَةِ المَغْرِبِيَّةِ العَصْرِيَّةِ. «

ومنذ ذلك التاريخ وضعنا في جهة فاس-بومطان برنامج عمل مفصل على شكل دستور مستلهما خطوطه العريضة من التوجهات النيرة الواردة بمضمون الخطاب الملكي السامي السالف الذكر، لما يجب القيام به في جميع الميادين، والتزمنا سواء في مجلس الانتداب السابق (2003-2009) أو المجلس الحالي على تنفيذ برامجه، وهذه مناسبة للتنويه تنويها خاصا بروح التعبئة والتعاون والتنسيق التي تطبع علاقة الجهة مع وزارة الداخلية بجميع مكوناتها وأطرها وضمنهم السيد الوالي والسادة العمال للنهوض بالجهوية إلى المستوى الذي يتطلع إليه عاهل البلاد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي الأخير، أوافيكم صعبة هذه المداخلة بالعدد 18 من النشرة الجهوية الصادر في شهر يناير 2010 والذي جاء صدوره بضعة أسابيع من تنصيب لجنتمكم الموقرة يوم 3 يناير 2010، ويتضمن هذا العدد عدة مواضيع أساسية توضح رؤية مجلس جهة فاس-بومطان في موضوع الجهوية الموسعة.

اسمحوا لي إن كنت أطلت على مسامعكم في هذه المداخلة، راجيا من العلي القدير أن يكمل أعمالكم بالنجاح والتوفيق لما فيه خير وطننا العزيز.

رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا، صدق الله العظيم.